الاحتراف الرياضي وعلاقته بالتمويل في ظل القانون الجزائري

Sports Professionalisms and its Relationship to Financing Under Algerian Law.

سعاد بن خنوس *
جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، الجزائر
souadsara29@gmail.com
Djillali LIABES University, Sidi Bel Abbes, Algeria

محمد براسي
جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، الجزائر
BrassiMohamed2@gmail.com
Djillali LIABES University, Sidi Bel Abbes, Algeria

- تاريخ الإرسال: 2024/11/12 - تاريخ القبول: 2024/12/26 - تاريخ النشر: 2024/12/28

الملخص: يعد الاحتراف الرياضي أحد أبرز مقومات نجاح النشاط الرياضي، يستوجب لقيامه توفير السيولة المالية أو ما يسمى بعمليات التمويل، كما أن المنتخبات والفرق الرياضية المحترفة تسعى للبحث عن موارد دائمة للتمويل الرياضي حتى تتمكن من الاستجابة لمتطلباتها، عن طريق إقتراح وسائل التسويق والاستثمار، فبالإضافة إلى التمويل العام الذي تحققه الدولة، الجماعات المحلية والمؤسسات العمومية، هناك التمويل الخاص للأندية نذكر منها مداخيل حقوق البث التلفزيوني، استغلال الهياكل والمنشآت، التسويق الرياضي، استغلال الإسم التجاري والعلامة التجارية للفريق خلال بيع الأقمصة، اللوازم الرياضية المتنوعة والمنشآت.

الكلمات المفتاحية: الاحتراف، التمويل الرياضي، الأندية، التسويق، الجمعيات الرياضية، اللاعب.

Abstract: Sports professionalism is one of the most important pillars of the success of sports activity; its establishment requires the availability of financial liquidity, or what is known as financing operations, professional sports clubs and teams are also working to find permanent sources of sports funding so that they can meet their requirements, by proposing marketing and investment methods, in addition to the public financing supported by the state, local groups and public institutions, we find self-financing for clubs, especially revenues from television, broadcasting rights and exploitation of facilities, exploiting sports marketing facilities, exploiting the clubs trade name and trade mark in the process of selling shirts, various sports supplies and facilities.

Keywords: professionalism, financing sport, clubs, marketing, associations sport, player.

*المؤلف المرسل: سعاد بن خنوس.

مقدمة:

إن الاحتراف الرياضي أصبح يشكل عاملا ودافعا أساسيا لإنجاح وتطوير الرياضة في الوقت الحالي والحاضر، سواء كان ذلك على المستوى العالمي، القاري أو الوطني، فلا يمكن بأي حال من الأحوال الإستغناء أو الإبتعاد عنه نظرا لأهميته، إلا أن تطبيقه يخضع للظروف السياسية، الاقتصادية والاجتماعية لكل دولة، فبالإضافة إلى الجانب القانوني والتشريعي للاحتراف الرياضي من جهة نجد الجانب المالي والاقتصادي من جهة أخرى.

فلا يمكن النهوض بمستوى أي رياضة وتطور أي فريق إذا لم تتوفر السيولة المالية أي الأموال أو ما يسمى بصريح العبارة بالتمويل الرياضي، فالمفهوم الحديث للاحتراف الرياضي يتضاعف توجهه للقواعد العلمية والعملية الناجحة، خاصة مع إعتبار أن كرة القدم تعد من أهم الرياضات الشعبية على المستوى العالمي على غرار الجزائر التي تعد جماهيرها من أكثر المتابعين لمباريات كرة القدم.

وشهدت الرياضة إنطلاقة وقفزة تاريخية لأول إحتراف في الميدان الرياضي الجزائري سنة 1999، كما أن مبدأ الاحتراف في الرياضة هو تطبيق لمصطلح الرأسمالية في الأندية الرياضية، حيث يراعي بشكل أساسي في تطبيقه على توفر مصادر دائمة للتمويل التي تعتبر هذه الأخيرة جوهر عملية الاحتراف.

و من ثمة يمكن أن نطرح التساؤلات التالية:

- ماهية الاحتراف الرياضي وكيف يمكن أن تكون مصادر التمويل أساس نجاح الاحتراف الرياضي؟

وللإجابة على هذه التساؤلات قسمنا هذه الدراسة إلى مبحثين، نتناول في المبحث الأول عقد الاحتراف الرياضي.

ثم المبحث الثاني نتناول فيه مساهمة ودور مصادر التمويل الرياضي في إنجاح الاحتراف الرياضي.

المبحث الأول: عقد الاحتراف الرياضي.

إن الاحتراف الرياضي يعمل على جعل ممارسة الرياضة بجميع أنواعها فردية كانت أو جماعية كمهنة ولها شروطها المهنية من إستمرارية ومواصلة، وللبحث في عقد الاحتراف الرياضي تقتضي الدراسة تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين، نتطرق في المطلب الأول عقد الاحتراف الرياضي وخصائصه، ثم نتناول في المطلب الثاني مقومات الاحتراف الرياضي وكيفيات تحقيقه.

المطلب الأول: عقد الاحتراف الرياضي وسماته.

قبل أن نعرف عقد الاحتراف الرياضي ونبين خصائصه لابد أن نعرج إلى أن نذكر أن الاحتراف الرياضي إعترف به رسميا وقانونيا منذ سنة 1885، حيث يعتبر ذلك العام بداية لمرحلة من أهم مراحل كرة القدم وكان آنذاك أول محترف في تاريخ كرة القدم هو جيمس لانج من فريق إنجليزي.

وبفضل الأندية المحترفة أصبح للاحتراف سمات إيجابية على كرة القدم، ومع ظهور الاحتراف كرس المحترفين أوقاتهم لهواياتهم ولمصالحهم فإرتفع برنامج الأداء وجذب الآلاف إلى المدرجات، وبعد إفتتاح أول دورة منظمة لكرة القدم تصاعد عدد الفرق في بريطانيا.

كذلك بالنسبة لتطور فكرة الاحتراف الرياضي في الجزائر كانت من حقبة الإستعمار الفرنسي بفضل كرة القدم، وبعد الإستقلال أقيمت أول بطولة لكرة القدم خلال الموسم، كما نظمت أول كأس للجمهورية.

كما تطرق الفقهاء لمعنى الاحتراف فعرفه البعض على أنه تمكن الشخص من القيام بعمل معين بقصد تحقيق الربح.

وقد عرف الدكتور محمد سليمان الأحمد الاحتراف الرياضي بأنه القيام بالنشاطات المتعلقة بالرياضة أو المرتبطة بها بإنتظام بقصد تحقيق مبالغ مالية.

كما إعتبره الدكتور رجب كريم عبد اللاه بأنه نشاط بدني رياضي معين يمارس على أنه مهنة تتخذ كوسيلة للرزق، ويطلق على الممارس لذلك النشاط لقب الرياضي المحترف.

" ويعرفه بعض الفقه الفرنسي بأنه:" استغلال لعبة معينة كحرفة يربح منها اللاعب منافع مالية، وذلك بمقتضى عقد بينه وبين فريقه الذي يخضع له."[1]

" كما أن الاحتراف حسب Le petit Robert هو طريقة تقود إلى أداء نشاطات مهنية معينة، فإحترافية نادي رياضي هي الحل الذي نأمل من خلاله الوصول بالنادي إلى الريادة والصدارة، ومن هذا المنطلق فإنه يجب أن يتخذ النادي الهاوي الاحترافية للحصول على محيط ملائم لتطوير الرياضية.

[1] - Michel Izard, les relations de travail des sportifs professionnels, Dalloz, Paris, 1979, P16.

بعض الفرق وصلت إلى هذه المرحلة دون أن يوجد هيكل تنظيمي، فهو ملخص طرق متسلسلة لتحول النادي من هاوي إلى محترف، يترتب عن ذلك منح إمتيازات ومكافآت للرياضيين واللاعبين المحليين أو الدوليين على حد السواء، ما يجعلهم في رواق الصدارة والتألق الفني والتدريبي في المسابقات".[2]

" ولكي يقوم الاحتراف يجب أن يتصف النشاط البدني بالإنتظام والإستمرارية وأن يكون هو مصدر القوت الرئيسي للرياضي، بل يلزم أن يكون هناك عقد إحتراف ممضي بين اللاعب والفريق."[3]

وإعتمادا على ما سبق يستلزم لكي يكون اللاعب رياضيا محترفا أن تتوافر الأجزاء الثلاثة كما يلي:

أ – الإنتظام والدوام في ممارسة الرياضة.

ب – أن تكون الألعاب مصدر قوت رئيسي للرياضي.

ج – تواجد عقد إحتراف بين اللاعب والفريق.

المطلب الثاني: مقومات الاحتراف الرياضي وكيفيات تحقيقه.

سنتطرق في هذا المطلب لمقومات وجود الاحتراف الرياضي وكيفيات تحقيقه حيث أن هذه الطريقة لها عدة أسباب منها:

" أولا: مكانة الإتحاديات في رسم قانون المحترف الرياضي لضبط وتحكيم النشاطات الاقتصادية أو المالية التي تقع مخالفة للقانون (منح اللاعبين وعلاواتهم)، ذلك بقولهم: الاحتراف يتزايد إنطلاقا من قيام قواعده ويؤكد الاحتراف الرسمي لضبط النشاطات الرياضية.

ثانيا: إذا كان واقعيا هذا هو العامل الذي تسبب في جعل الإتحاديات تعلن برنامج الاحتراف فإن أسباب أخرى لها هدف لتبني فكرة إدخال الفرق والنوادي في هذا، فمنذ الحرب العالمية رياضة النخبة أضحت تعطي قيمة للرفع من مستوى الأنشطة البدنية والرياضات الفردية والجماعية لتحقيق النجاح، بحثا عن الحصيلات وهو ما يؤكد على وجود وأهمية المنشطين الرياضيين، التقنيين، المناجير والمديرين في المنتخبات الرياضية وكذلك الإتحاديات والفيدراليات، فنحن نلاحظ تزايدا في جلب المحترفين في إختصاص الرياضة، ولكن الدولة كذلك تساهم بدورها في هذا بإستصدار القوانين والنصوص التنظيمية، لتسهيل ولوج

[2]– عبد الغني علالي وبوزايدي منير، أبعاد الاحتراف الرياضي وواقع الميدان في كرة القدم الجزائرية (العوائق والآفاق)، عدد خاص بالملتقى الدولي الثالث بعنوان رؤية مستقبلية حول الاحتراف الرياضي، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، سنة 2014، ص142.

[3]– عبد اليمين بوداود، متطلبات الاحتراف الرياضي، المرجع السابق، ص38.

المحترف في المنتخبات والنوادي الرياضية من خلال إجبارية المؤهل العلمي أو الشهادة لشغل منصب مدرب أو منشط رياضي.

فالدولة عبر مختلف سياساتها تسعى أن تسوق وتعمل على توجيه الفرق الرياضية الهاوية إلى الاحتراف، رغم أن غيابها المباشر هذه الأخيرة في هذه الحالة ولكنها تظهر بعد خلق فريق رياضي كفء يسعى لتحصيل النتائج والألقاب، ومن ثم الصعود والإرتقاء في سلم الإتحاديات.

ثالثا: حركة الأموال بين المسيرين أو اللاعبين وإعتبار الدولة عضوا لضبط هذه العلاقات مقارنة مع المستوى الرياضي المرتفع والنتائج المتحصل عليها، فالنشاط البدني ليس فقط هواية وتنظيم هيكلي بل أصبح كذلك عاملا إقتصاديا.

كما أن الاحتراف يتصل مباشرة بالوسط الذي يقيم فيه والرياضات الجماعية تزخر بعوامل عديدة مرتبطة ببعضها البعض وتتميز من رياضة إلى أخرى".[4]

كذلك عملية الاحتراف يستلزم لقيامها شروط أساسية تتمثل في النادي، الرياضي ووجود عقد بينهما متفق عليه، وفيما يخص أهميته فتكمن فيما يلي:

- يساهم الاحتراف في التحويل الرياضي بين الفرق على المستوى الداخلي والخارجي عبر كاريزمات تنص عليها الإتحاديات الرياضية الدولية والوطنية.

- المجهودات المبذولة من طرف اللاعبين المحترفين تعادلها وجود أجور متفق عليها قبل الشروع في تنفيذ العقد.

- الاحتراف يعمل على توفير السلامة للرياضيين من خطر الإصابات مادام أن العقوبات شديدة.

" ومثلما جاء في مقولة (Stumpf et Gasparin): "طبيعة الاحتراف ترتكز على فروق حسب النشاط البدني الممارس وكل فترة أو مرحلة تأتي بخاصيتها."[5]

و إذا تناولنا كرة القدم كعنوان للاحتراف في الجزائر نلاحظ أن هنالك مفارقة بين العدد الكبير للمحترفين في هذا النشاط والوضعية التي آلت إليها من سنة إلى أخرى، ضف إلى ذلك مشكلة إنتقاء الرياضيين المحترفين للناخب الوطني حينما يكونوا بحاجة إليهم، فقد دأب الجمهور ومحبي كرة القدم

[4]– عبد الغني علالي والأستاذ بوزايدي منير، أبعاد الاحتراف الرياضي وواقع الميدان في كرة القدم الجزائرية (العوائق والآفاق)، نفس المرجع السابق، ص143.

[5]– لعجال يحي، دور الاحتراف الرياضي في تطوير مستوى أداء الموارد البشرية في الأندية الجزائرية لكرة القدم، مذكرة الماجستير، معهد التربية البدنية والرياضية، جامعة الجزائر، سنة 2011، ص55.

بإعتبارها الرياضة الشعبية والأكثر إستقطابا للجمهور على الإنسحاب المبكر من التظاهرات القارية والعالمية، ويقوم الاحتراف بالطريقة المثلى وتتحقق دوافعه إذا وجدت أركان هامة تم الوصول إليها من خلال الدراسات، الفرضيات والنظريات المتعلقة بالاحتراف:

" 01- إعداد قائمة اللوائح والتنظيمات المنظمة لعملية الاحتراف حيث أن التنظيم في سوق إنتقال اللاعبين في أوروبا، بالرغم من التنافس الكبير نظرا للتعداد المضخم للاعبين للإستفادة من خبراتهم وقدراتهم يرد إلى وضوح القوانين المهيأة للعملية، بحيث يفرض إحترام الفرق بعضها البعض ومنتخبيها وكذلك الصراحة المطلقة بين اللاعب والفريقين المعنيين بإنتقاله.

بحيث يرى الدكتور السعدني خليل السعدني بأن هته القوانين صنفت الاحتراف على أنه عقد مقاولة أو عقد عمل طغى على الجانب الرياضي الذي هو المتعة المبتغاة من ممارسة النشاط البدني، بحيث من منطلق الربح المادي هو الغاية التي يرجوها كل لاعب مرورا بالتمتع الروحي الرياضي لمضاعفة الأرباح، لهذا يجب أن تكون القوانين والنصوص التنظيمية في هذا الجانب أكثر وضوحا.

02- استغلال فرع الرعاية الإشهارية المتعلق بالمحترف حيث تطرق الأستاذ الدكتور جيهان قاسي إلى التسويق في المجال الرياضي الجزائري عبر نقاش مع جريدة الخبر اليومية إلى قضايا هامة، تمحورت في الطرق والسبل التي تعمل على جعل وسيلتي الدعاية والتمويل/SPONSORING/ بالوطن عامل من عوامل الإرتقاء، وهذا عن طريق القوانين والتنظيمات المسيرة لنظام المؤسسات الاقتصادية الممولة للفرق الرياضية والمكلفة بإنتقال اللاعبين، وكذلك المباني والهياكل الرياضية تتوافق مع مستجدات المنظومة الرياضية الجزائرية.

كما أن المميز بين المنتخب والرياضي هناك شخص يعد هاوي وشخص يعد محترف يخلق الفارق، لأن الاحتراف هو أسلوب له مميزاته الخاصة به، هته الأخيرة تمنح العقد الثقة وهو ما وقع بين إدارة محترفة (مانشيستر يونايتد) واللاعب المحترف (دافيد بيكام)، بسبب غيابه عن حصة تدريبية بدافع له مبررات مقنعة فتعرض للطرد وفرضت عليه غرامة مالية، وهذا ما لا ينطبق مع اللاعب المحترف في الجزائر فالتعاقد معه يكون بشكل آخر وكذا التعامل معه، فيه نوعا من الإمتياز وإنعدام تنفيذ اللوائح كل ذلك قلل من المفعول الإيجابي للاحتراف.

و الظاهر حاليا أن الرياضة أضحت متعلقة كثيرا بالتجارة بأنواعها المختلفة ويبقى الاحتراف هو الأساس في الرياضة فبذلك يعد القاسم المشترك بين التجارة والرياضة، وإضافة إلى ذلك دور الإعلان والتسويق في التجارة وأداء الرياضيين المحترفين المعروفين في المجال الإشهاري لفائدة المؤسسات

الاقتصادية والمالية، وعلى هذا الأساس يتجلى أهمية الدور الإستراتيجي الذي يناله المحترف وهو ما يساهم في تحسين الاحتراف الرياضي في الجزائر.

03- تحديث القوانين المرتبطة بالتمويل الذي يصنف في الجزائر على أنه أحد أهم المعوقات التي أزمت الرياضة، بحيث تعاني العديد من الفرق والمنتخبات الرياضية من قلة أو ندرة مصادر التمويل وهو ما يجعلها مدينة، وبالتالي تراجع اللاعبين عن إبرام الإتفاقيات معها والبحث عن الفرق ذات السيولة المالية حتى يستطيع اللاعب الحصول على أجره، وهذا ما ينعكس على الاحتراف فلا يستطيع أن يتطور المستوى الرياضي إلا بتواجد محيط إقتصادي سليم والاحتراف كأسلوب يعتمد أساسا على إمكانية توفير موارد التمويل، فإذا قارننا مختلف الأندية الأوروبية التي حققت نجاحا في الاحتراف لتبين لنا أنها تحوز على مصادر دائمة، كتعاقدها مع شركات عملاقة أو لديها هياكل ومنشآت رياضية، لها من الأموال ما يكفي لسد رغباتها وإنطلاقا من هذا نستطيع أن نقول بأن التمويل من أهم المقومات لتحقيق الاحتراف.

04- تشجيع الاستثمار يقع على عاتق المنتخبات الرياضية فلقد أضحى التفكير في الآونة الأخيرة، يتمحور حول تركيز هياكل الأندية لما يسمى بالاستثمار المالي في مجالات محددة وهذا لضمان موارد التمويل المستمر، ويستطيع أن يتضح هذا الاستثمار في ميادين متنوعة منها استغلال المنشآت الرياضية التابعة للفريق، وهذا للقيام ببطولات رياضية أو معارض اقتصادية وضف إلى ذلك إقامة محلات تجارية لدعم النادي هذا من جانب، ومن جانب آخر استغلال إسم الفريق وما يحوزه في أوساط المتفرجين بغية عرض منتجات معينة ومن هنا فتح المجال أمام المختصين.

وهذا مع الأخذ بعين الإعتبار الحفاظ على حقوق الفرق الرياضية من حيث إستعمال ألوانها ومميزاتها في التسويق والسبونسورينغ فقد تستغل كومضة إشهارية في قنوات وبرامج معينة، وفي ظل إنعدام مواد قانونية تحافظ على حق النادي واللاعب المنظم إليه يمكن أن يخسر جزءا معتبرا من حقوقه، ونستطيع أن نذكر تجربتين مميزتين في هذا المجال وهي تجربة منتخب ريال مدريد وقناته التلفزيونية وكذا مانشستر يونايتد الإنجليزي.

05- الحرص على الجانب الذي له علاقة بالتأمين حيث تعد الأنشطة البدنية من جهة الاحتراف نوع من أنواع الرهان، فالرياضي يرهن مواهبه وإمكانياته في المنافسات الرياضية وكما هو معروف العلاقة بين ممارسة الرياضات والإصابات، فهذا يجعل من التأمين في الفرق سواء على الهياكل القاعدية المنشآت أو اللاعبين ضرورية، ولما نرجع بالذكر إلى تعريف التأمين الإجتماعي والذي يحافظ على الأشخاص من المخاطر التي تلحق بهم في أوقات الشغل، وإنطلاقا من إتفاقية التأمين أضحى اللاعب بموجبه حاصلا على تعويض في حالة حدوث مانع له كالإصابة.

وإنعدام التأمين يؤدي إلى تدهور مستوى اللاعب وهذا لغياب الإستقرار المعنوي له لعدم دفع معاشاته وتأميناته العلاجية، كذلك بالنسبة للمدرب وباقي الطاقم المسير للمنتخب ويكون الاحتراف شاملا."[6]

فالجزائر شجعت الاحتراف الرياضي بمقتضى الأمر رقم 95-09، وذلك في المواد 20،21 و22 الخاصة بالفرق الرياضية المحترفة.[7]

"غير أن هذه العملية الأولى من نوعها في الجزائر، لم تلقى نجاحا نظرا لعدم تواجد اللوائح والقوانين التي تنظم الاحترافية."[8]

وفي سنة 2004 ألغي الأمر رقم 95 – 09 وتم إستبداله بالقانون رقم 04-10[9]، وتطرق هذا القانون إلى المنتخبات الرياضية الاحترافية وذلك في نص المادة 46 منه بقولها:" يوكل للنادي الرياضي المحترف تنظيم الألعاب، التظاهرات والمنافسات المأخوذ عليها أجر."

ضف إلى ذلك فإن المشرع الجزائري شرع زيادة على ما كان متواجد جملة من النصوص القانونية والمراسيم التنفيذية التي تشرح هذا القانون وتوضح إتجاهه بخصوص إتباع نظام الاحترافية، على سبيل المثال نذكر:" المرسوم التنفيذي رقم 06-264."[10]

---

[6]– عبدلي فاتح وأوصيف لزهر، الاحتراف كمخرج للرياضة الجزائرية من أزمتها، عدد خاص بالملتقى الدولي الثالث بعنوان رؤية مستقبلية حول الاحتراف الرياضي، المرجع السابق، ص 150 وص 151.

[7]– الأمر رقم 95- 09 المؤرخ في 25 فيفري 1995، المتعلق بتوجيه المنظومة التربوية للتربية البدنية والرياضية وتنظيمها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 17 الصادرة في 1995/03/29.

[8]– تومي صونيا مباركة، عقد إحتراف لاعب كرة القدم "دراسة تحليلية تتمحور حول الإطار القانوني الذي يخضع له تكوين وانتهاء العقد في التشريع الجزائري"، مذكرة ماجستير، معهد التربية البدنية والرياضية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2007/2006، ص54.

[9]– القانون رقم 04- 10 المؤرخ في 14 أوت 2004، يتعلق بالتربية البدنية والرياضية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، رقم 52 الصادرة في 18 أوت 2004.

[10]– المرسوم التنفيذي رقم 06- 264 المؤرخ في 08 أوت 2006، الذي يضبط الأحكام المطبقة على النادي الرياضي المحترف ويحدد القوانين الأساسية النموذجية للشركات الرياضية التجارية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 50 الصادرة في 09 أوت 2006، والمعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 11– 198 المؤرخ في 24 مايو 2011، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 30 والصادرة في 01 جوان 2011.

ثم لحقه القرار الوزاري الصادر في 01 يوليو 2010"[11]، هذا وتجدر بنا الإشارة إلى أن القانون رقم 04-10 السالف الذكر ألغي بموجب القانون رقم 13-05[12]و الذي شدد على وجوب نظام الاحتراف الرياضي، إضافة إلى عدة مراسيم وتشريعات التي تهتم بتنظيمه أهمها: المرسوم التنفيذي رقم 14- 330.[13]

المبحث الثاني: التمويل ومدى تأثيره على الاحتراف الرياضي.

يعد التمويل الرياضي عموما بمثابة طريقة للبحث عن مصادر مادية للإستثمار في الأنشطة المتعلقة بالميدان الرياضي، حيث أضحت معضلة رئيسية لمواجهة مستجدات الاحتراف كعامل متغير فرض نفسه في الميدان الرياضي، وله دور أساسي لحل المشاكل القائمة على مستوى الجهات الرياضية بإختلاف أنماطها سواء إتصل بالبيع أو الشراء أو الإنتقالات.

لذلك يقسم هذا المبحث إلى مطلبين، يتناول المطلب الأول تأثير التمويل على الاحتراف الرياضي، ثم المطلب الثاني نتطرق فيه إلى أهم الصعوبات التي تواجه الاحتراف الرياضي وتعرقل عمليات التمويل.

المطلب الأول: تأثير التمويل على الاحتراف الرياضي.

" تتعدد مصادر التمويل للمنتخبات والتنظيمات الرياضية في البلدان بتنوع الأنظمة والعوامل الاقتصادية، السياسية والاجتماعية بها.

فلما نجد أن أغلب الفرق والمنتديات الرياضية في الدول المتطورة تنتهج أسلوب إقتصاد السوق بها وتتبع نظام التمويل الخاص، وهناك الكثير من الأندية في هذه البلدان يحوزها أشخاص أو شركات أو مساهمون، وتنتهج نظام إدارة الشركات التجارية التي تصبو إلى تحقيق المدخول المادي، زيادة على ذلك الترويج والإشهار لسمعة وقيمة المؤسسات المالكة لها.

ففي إيطاليا على سبيل المثال نجد أن النظام الاقتصادي، المالي والتجاري ظاهر بحجم كبير في تسيير وإدارة المنتخبات الرياضية التي يتملكها العديد، وفي بريطانيا نجد أن نسبة كبيرة منها يمتلكها أصحاب الأسهم من الأعضاء أو غيرهم في هذه الفرق، ولا تعتمد الفيدراليات أو الإتحاديات في مثل هذه الدول على الإعانات الحكومية، بينما تعد الدولة هي الممول الأساسي وغالبا الوحيد لتمويلها في مجموعة البلدان التي

[11]- القرار الوزاري الصادر في 01 جويلية 2010، الذي يحدد نموذج دفتر الأعباء الواجب إكتتابه من طرف الشركات والنوادي الرياضية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، رقم 44 الصادرة في 21 جويلية 2010.

[12]- القانون رقم 13- 05 المتعلق بتنظيم الأنشطة البدنية والرياضية وتطويرها، المؤرخ في 23 جويلية 2013، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 39 الصادرة في 31 جويلية 2013.

[13]- المرسوم التنفيذي رقم 14- 330، الذي يحدد كيفيات تنظيم الإتحادات الرياضية الوطنية وكذا قانونها الأساسي النموذجي، المؤرخ في 27 نوفمبر 2014، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 69 الصادرة في 03 ديسمبر 2014.

كانت تابعة للنظام الإشتراكي في أوروبا الشرقية، وبعدها بدأ الوضع يتغير تدريجيا في هذه الحكومات مع سقوط النظام الشيوعي فيها وتطورت إلى عالم السوق الحر.

أما في بلدان العالم الثالث فيتميز الوضع بالإختلاف من دولة إلى أخرى وإن كانت المنتخبات والأندية الرياضية في الكثير من هذه الدول ترتكز على إعانة الدولة كمورد أساسي للتمويل، غير أن البعض منها يوفر مصادر أخرى للتمويل كاستغلال الحقوق التجارية للنشاطات التي يقيمها، ومنها من يعتمد على هذه المصادر".[14]

" أما فيما يتعلق بتمويل الرياضة في الجزائر حسب المشرع فتحسبا للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية العظمى خاصة مع التحولات التي عرفتها الشعوب وأقطار العالم، جاء قانون 09/89 ليمنع الإحتكار الذي فرضته الدولة ولأمد طويل من الزمن في تدعيم وتسيير أنواع المؤسسات عن طريق الاستثمار في النشاطات الرياضية وجلب الخواص والشركات للتسويق في هذا المجال، هذه السياسة والمنهجية هي تحول مقارنة بقانون 76/81 الذي ينص على تمويل الدولة وإدارتها للقطاع الرياضي، وما صدر إثر إتباعه من إختلالات في المنصب المالي للفرق وضعف مستواها في ميدان التظاهرات الوطنية والدولية على حد السواء.

فالظاهر أن هنالك ثغرات كبرى يشكو منها المشرع الجزائري فيما يتعلق بالتمويل للمحترفين رغم النصوص الصادرة في الأمر 03/89 والقانون الوارد بعد ذلك في 09/95، ثم جاء مشروع يزكي الرياضة بمواد قانونية جديدة، وتتسنى بمقتضى قانون 10/04 للجهات الرياضية تكوين رأسمالها من مصادر ثلاثة أساسية، تضم دعم الحكومة، دعم القطاع والشركات التجارية الخاصة وكذا العائدات من التظاهرات الرياضية، فأضحت الهيئات الرياضية تتصف بالميزة الاقتصادية.[15]

" إن قانون 04-10 ألغى قانون 95-09 الذي يحمل في طياته مواد جديدة تناول فيها التمويل ومصادره، حيث أن الدولة، الجماعات المحلية، المؤسسات والهيئات العامة والخاصة تمول أو تساهم في تمويل الرياضة، ثم قانون 13-05 جاء ليثمن التمويل الرياضي لصالح الرابطات، الإتحاديات والرياضيين."[16]

---

[14]– محمد صبحي حسانين والدكتور عمرو أحمد جبر، إقتصاديات الرياضة "الرعاية والتسويق والتمويل"، مركز الكتاب للنشر، الطبعة الأولى، سنة 2013، ص255.

[15]– شريفي سلمى، أساسيات التمويل والإدارة الإستراتيجية للأموال في المؤسسة الرياضية، دراسة حالة في مجموعة أندية إحترافية لكرة القدم في القسم الوطني الأول، رسالة دكتوراه في علوم نظرية ومنهجية التربية البدنية والرياضية، جامعة الجزائر 03، السنة الجامعية 2011– 2012، ص148.

[16]– العابدي ياسين، تنويع مصادر التمويل ودورها في مواجهة التحديات المالية للأندية الرياضية، دراسة ميدانية لبعض الأندية الجزائرية المحترفة للقسم الوطني الأول والثاني لكرة القدم، رسالة دكتوراه في علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية، جامعة بسكرة، السنة الجامعية 2019– 2020، ص56 وص 59.

" ويؤثر التمويل بشكل واضح على الاحتراف فالرياضة ترتقي في وسط إقتصادي سليم، فهي بمختلف دوراتها وبطولاتها أضحت موردا أساسيا لفوائدها وأرباحها، والواضح أن الاحتراف للألعاب يعد سابقة من نوعها فهو تطبيق للرأسمالية في الفرق الرياضية فالرياضة في ظله تصبح صناعة، فتسيير أي نادي لكرة القدم لا يتميز عن تسيير أي مشروع فعال، فالأولوية هي كيف تنتقي أفضل الأشخاص الذين يتقنون النجاح، فهو يستدعي بدرجة كبيرة في تطبيقه على تواجد مصادر ممولة حيث تعتبر هذه الأخيرة جوهر الاحترافية وفي حالة إنعدامها لا نستطيع تطبيق هذا النظام بطريقة صحيحة.

لذلك نجد أن العديد من البلدان التي سعت لتطبيق الاحتراف في نشاطاتها الرياضية منها كرة القدم قد إجتهدت لكسب مصادر للتمويل، ويستلزم أن تتوافق هذه المصادر مع المتطلبات الاجتماعية حتى تتمكن من تلبية حاجيات هذا النظام وضمان ديمومته."[17]

" ويساهم التمويل في عمليات التسويق، الإشهار، العرض والطلب كما يؤثر كثيرا في الأسعار وقيمة السلع، كذلك يتطلب العامل البشري التمويل لهياكل المرتبات والحوافز، ويعد الركيزة الأساسية للهيئات لأغلب الوظائف والمهام."[18]

المطلب الثاني: أهم العراقيل التي تواجه الاحتراف الرياضي وتعرقل عمليات التمويل.

"**01- العراقيل الاقتصادية:** إن المغزى من إبرام العقد مع مختلف المنشآت الرياضية هو تحقيق الربح والعوائد المادية للرياضي أثناء بيعه أو إنتقالاته وإرتباط إحترافه الفني لنوع الرياضة التي يمارسها على باقي أعضاء النادي، ويبقى الهدف المرجو في أسرنا هو تربوي تأديبي أكبر من ما يكون مادي، واللاعب المحترف يستلزم تقمصه هذه الصفة أن يتقاضى مرتبا ثابتا ومحددا من منتخبه وهذا نظير نشاطه البدني، لهذا نجد بعض النوادي لا تستطيع أن تتوافق مع المستوى الاحترافي العالمي.

02- العراقيل القانونية: مبدئيا إن سن القوانين الرياضية وعدم تفسيرها كما ينبغي يؤدي إلى صعوبات شتى تواجه الرياضي عند إنخراطه في الفرق، وإكتساب هذه العضوية يستوجب إتباع الإجراءات والمبادئ العامة التي تنظمها الاتحادات والفيدراليات الرياضية، ومن أهم هذه الصعوبات نخص بالذكر:

- قلة القوانين واللوائح الرياضية والجهل ببعض شروط قيام الاحتراف.

- عدم تقيد اللاعبين بنظام العقد.

---

[17]– كمال درويش، إسماعيل حامد، التنظيمات في المجال الرياضي، كلية التربية الرياضية للبنين، الطبعة الثانية، حلوان، سنة 2000، ص 125.

[18]–معزيز عبد الكريم، العوائد الإقتصادية للإحتراف الرياضي، عدد خاص بالملتقى الدولي الثالث بعنوان رؤية مستقبلية حول الاحتراف الرياضي، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، سنة 2014، ص 360.

فالمعضلات المالية في القطاع الرياضي تبدو في عدة مظاهر وهي:

1- المشكلة المالية بالنسبة للرياضي: مفادها أن الموارد المالية الموجودة لا تفي بتلبية حاجاته ورغباته الأساسية لممارسة الرياضة أثناء المنافسة.

2- المشكلة المالية في الفريق: ويقصد بها أن الموارد المالية ومؤهلات الهيئة الرياضية الممنوحة لها والمحدودة لنيل أهدافها سواء كانت هذه الأخيرة بدنية أو إجتماعية تتعلق بالمنخرطين.

3- المشكلة المالية في القطاع الحكومي: تظهر في ندرة وقلة المصادر المالية والوسائل المتاحة للجهات الرياضية الحكومية في تغطية الإحتياجات لهذه الهيئات.

و نتيجة لهذا إذا كانت الوسائل والإمكانيات موجودة في الساحة الرياضية فلا يثور الإشكال، أما إذا كانت قليلة بحيث لا توفي رغبات الأفراد فهنا تبدو الإشكالية".[19]

فيما يخص العقبات التي تعيق التمويل الرياضي هناك العديد منها نذكر ما يلي:

- نقص التشريعات الرياضية والقرارات المنظمة لمختلف الهياكل الرياضية والتي تؤرق عمليات التمويل.

- عدم تأهيل المكلفين بالتأطير والمتخصصين أصحاب الخبرات في مجالات الاستثمار الرياضي، للبحث عن الحلول للمشاكل المالية التي تتعرض لها المنتخبات والفرق الرياضية المحلية.

- الغياب الشبه كلي لوسائل الإعلام للتحدث عن هذه العمليات الاستثمارية البدنية وعدم إهتمامهم بالرياضات على سبيل المثال كرة القدم كونها اللعبة الشعبية الأولى، ينجم عن هذا نقص التوعية لدى الجماهير الرياضية وكذلك نقص فرص التسويق الرياضي والإشهارات.

- إنعدام القوانين التي تحمي الممولين وتؤمن لهم حقوقهم.

- إفتقار معظم المنتخبات والنوادي الرياضية لمؤهلات وحوافز تدعم المؤسسات التجارية أو رجال الأعمال لتوفير الإعانات المالية.

[19]– معزيز عبد الكريم، العوائد الإقتصادية للإحتراف الرياضي، عدد خاص بالملتقى الدولي الثالث بعنوان رؤية مستقبلية حول الاحتراف الرياضي، المرجع السابق، ص 359.

الخاتمة:

من خلال ما سبق ذكره نستطيع القول أن الاحتراف الرياضي هو نظام متكامل يقوم على دعائم وأسس تنفذ بتعليمات وقوانين التي أساسها التمويل الرياضي ويمكننا الخروج بجملة من الحلول أهمها:

- الحرص على تنفيذ القواعد التنظيمية والتسييرية للاحتراف طبقا للبنود سارية المفعول.

- الإهتمام بالمنتخبات الرياضية من خلال توفير آليات التسويق والإشهار.

- يمكن للفرق الرياضية أن تستقطب موارد حديثة للتمويل وهذا لمسايرة المستجدات المالية التي تواجهها.

- أغلبية الأندية لا تنتهج خطط مالية لتسيير شؤونها أثناء الموسم الرياضي.

وخلاصة القول إن الاحتراف الرياضي لما له من علاقات بعمليات التمويل تفرض تدخل دعم الدولة وكذلك الشركات التجارية للنهوض بالرياضة ورفع مستوى الهيئات الرياضية وكذا تنظيم المنافسات والتظاهرات الرياضية وذلك لجذب المستثمرين.

- تعزيز دور الإعلام لتشجيع الاستثمار وتكثيف التغطية الإعلامية وهذا بفتح قنوات رياضية جديدة.